غزة في مرمى مخطط التهجير

الاحتلال الصهيوني ينسف الهدنة بالنار.. توغل وتهجير وتدمير



الوفاق/ مرة جديدة، يكشف الاحتلال الصهيوني أن اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة لم يضع حداً لعدوانه، بل لم يمنعه من مواصلة القتل والتدمير وتوسيع نطاق سيطرته على الأرض. فمنذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، لا تزال الطائرات والمدفعية والآليات العسكرية الصهيونية تحاصر حياة الفلسطينيين، فيما تتحول الهدنة إلى مساحة مفتوحة للخروقات والاعتداءات. وفي أحدث فصول هذا التصعيد، شنّ جيش الاحتلال عملية عسكرية برية في محيط مخيمي البريج والنصيرات وسط القطاع، متجاوزاً مايُعرف بـ«الخط الأصفر»، قبل أن يعلن انتهاءها يوم الخميس ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد نحو ٢٤ ساعة على بدئها. لكن العملية خلّفت دماراً واسعاً ونزوحاً جديداً، في تأكيد أن الاحتلال يواصل استغلال هشاشة الاتفاق لفرض معادلات ميدانية تخدم مشروعه التوسعي.

توغل غرب الخط الأصفر.. الاحتلال يختبر حدود عدوانه

في الثامن عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ جيش الاحتلال عملية عسكرية في ثلاثة مربعات جغرافية تحمل الأرقام ٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٦، في محيط مخيمي البريج والنصيرات، في أول عملية معلنة من نوعها منذ بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار. وترافق التوغل مع تقدم الدبابات والجرافات، والقصف المدفعي وإطلاق النار، وإغلاق أجزاء من محور صلاح الدين، وإجبار السكان على مغادرة منازلهم ومراكز الإيواء.

ويشكّل التقدم غرب الخط الأصفر خرقاً خطيراً للترتيبات الميدانية المرتبطة بالهدنة، ولا سيما أن المناطق المستهدفة مأهولة بالسكان وتضم أراضي زراعية ومنشآت اقتصادية ومراكز إيواء. كما أن إغلاق أجزاء من محور صلاح الدين، الشريان الحيوي الذي يربط مناطق القطاع، أدى إلى تعطيل حركة المواطنين والإغاثة، وزاد صعوبة وصول الخدمات إلى المناطق المتضررة.

أرقام تكشف حجم الكارثة.. آلاف الفلسطينيين أمام نزوح جديد

لم تقتصر نتائج العملية على الأضرار المباشرة في المباني والأراضي، بل امتدت إلى تهديد مراكز إيواء تضم عائلات نازحة فقدت منازلها خلال الحرب. ووفق بيانات وزارة التنمية الاجتماعية في غزة، ضمت المنطقة المتأثرة والمحيطة بها ستة مراكز ومخيمات إيواء تضم ٦٣٠ عائلة، أي ٢٨٥٥ شخصاً، فيما يقيم في محيطها ٢٣٥ عائلة أخرى تضم ٢٤٠٥ أشخاص. وبذلك يجد أكثر من خمسة آلاف فلسطيني أنفسهم أمام مخاطر فقدان المأوى وتعطل الخدمات وتهديد سلامتهم.

وتكشف هذه الأرقام حجم الضغط الإنساني الذي يفرضه الاحتلال على منطقة تعاني أصلاً من نقص المأوى والخدمات الأساسية، فيما يضاعف النزوح المتكرر معاناة العائلات التي لم تتمكن بعد من استعادة الحد الأدنى من الاستقرار.

انتهاء العملية لا يمحو جريمة التدمير

في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن جيش الاحتلال انتهاء عمليته وإعادة فتح محور صلاح الدين أمام حركة المرور، بعد نحو ٢٤ ساعة من التوغل. غير أن الجرافات تركت وراءها منازل متضررة وأراضي زراعية مجرفة ومنشآت صناعية مدمرة، بينها معصرة حديثة لزيت الزيتون ومصانع، فضلاً عن مراكز إيواء وشقق سكنية طاولها الخراب.

وأظهرت المشاهد الميدانية حجم الدمار الذي طال المنطقة، فيما عاد بعض النازحين لتفقد ممتلكاتهم.

ولا تقتصر خطورة هذه الخسائر على الأضرار العمرانية، بل تمتد إلى الاقتصاد المحلي ومصادر رزق السكان؛ فتدمير المنشآت الزراعية والصناعية يضرب الإنتاج وفرص العمل، ويعمّق اعتماد العائلات على المساعدات، في وقت يحتاج فيه القطاع إلى كل مقومات التعافي وإعادة الإعمار.

حماس والجهاد الإسلامي: الاحتلال يضرب الاتفاق ويستهدف التهجير

اعتبرت حركة حماس أن العملية تمثل خرقاً صارخاً وخطيراً لاتفاق وقف إطلاق النار، مؤكدة أن تقدم الآليات غرب الخط الأصفر وإجبار السكان على إخلاء منازلهم تحت التهديد والقصف يشكلان انتهاكاً جديداً بحق المدنيين. وحذرت الحركة من أن التحركات الصهيونية تهدف إلى حشر الفلسطينيين في شريط جغرافي ضيق، وتدمير ما تبقى من القطاع تمهيداً لتنفيذ مخطط التهجير.

كما حمّلت حماس حكومة الاحتلال والإدارة الأميركية مسؤولية تداعيات التصعيد، وانتقدت غياب الإجراءات الرادعة، مطالبة الوسطاء والدول الضامنة بالتدخل الفوري لإلزام كيان الاحتلال بوقف اعتداءاته. من جهتها، اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي أن تجاوز الخط الأصفر وإطلاق النار على المواطنين يمثلان انتهاكاً خطيراً للهدنة وإطاحة بالتفاهمات القائمة. وحمّلت الإدارة الأميركية وما يسمى «مجلس السلام» مسؤولية التصعيد، معتبرةً أن الاحتلال يحاول تصدير أزماته الداخلية على حساب الدم الفلسطيني، ودعت الوسطاء إلى التدخل لوقف العدوان.

سبعة شهداء في يوم واحد.. الهدنة تحت نيران الاحتلال

لم يتوقف التصعيد مع إعلان انتهاء العملية العسكرية، بل شهد قطاع غزة يوم الجمعة ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر استشهاد سبعة فلسطينيين وإصابة آخرين جراء القصف الجوي والمدفعي وإطلاق النار في مناطق متفرقة. واستهدفت الاعتداءات تجمعاً للمواطنين في مخيم البريج، ومناطق في النصيرات ودير البلح، بالتزامن مع عمليات نسف للمباني والمنشآت في حي الشجاعية وشرق خان يونس، وإطلاق النار باتجاه منازل الفلسطينيين وخيام النازحين.

وفي الضفة الغربية، تواصلت الاقتحامات والاعتقالات، حيث اعتُقل عشرون فلسطينياً، بينهم أسرى محررون، فيما تعرض فلسطيني وزوجته لاعتداء بالضرب ورذاذ الغاز قرب بلدة تقوع، بالتزامن مع تحطيم مركبات ومهاجمة منازل فلسطينية. ويكشف هذا التصعيد المتزامن اتساع دائرة الاعتداءات الصهيونية من غزة إلى الضفة، واستمرار استهداف الفلسطينيين وممتلكاتهم.

الخط الأصفر.. محاولة لتحويل الاحتلال إلى واقع جغرافي دائم

يتجاوز خطر العملية الأخيرة حدودها الزمنية والعسكرية، إذ تثير التوغلات غرب الخط الأصفر مخاوف من تحويل ترتيبات الانتشار المؤقتة إلى واقع جغرافي دائم. فالتقدم العسكري وإقامة السواتر الترابية وتدمير المنشآت والمنازل تؤدي إلى تقليص المساحات المتاحة للسكان، وزيادة الضغط على المناطق المكتظة بالنازحين، وتهديد التواصل الجغرافي بين مناطق القطاع.

وتكمن الخطورة في أن تتحول هذه الإجراءات إلى وسيلة لتغيير الواقع السكاني والجغرافي، بما يهدد حق الفلسطينيين في البقاء على أرضهم والعودة إلى مناطقهم، ويمنح الاحتلال مكاسب ميدانية تتجاوز حدود العملية العسكرية نفسها.

من تجاوز «الخط الأصفر» في البريج والنصيرات إلى سقوط الشهداء واستمرار عمليات النسف، الاحتلال يحوّل وقف إطلاق النار إلى غطاء لمواصلة العدوان وتوسيع السيطرة

لا شرعية لاحتلال يقتل تحت غطاء الهدنة

إن ما يجري في قطاع غزة ليس مجرد خروقات متفرقة لاتفاق وقف إطلاق النار، بل استمرار لنهج عسكري وسياسي يقوم على التدمير والتهجير وفرض السيطرة بالقوة. فالاحتلال الذي يعلن انتهاء عملياته بينما يواصل قصف المدنيين ونسف منازلهم لا يستطيع الادعاء بأنه ملتزم بالتهدئة، كما أن إعادة فتح طريق بعد تشريد السكان وتدمير ممتلكاتهم لا تعني إعادة الحياة إلى أصحابها. إن المسؤولية اليوم تقع على الوسطاء والجهات الضامنة، وفي مقدمتها الإدارة الأميركية، للانتقال من التصريحات إلى ممارسة ضغط فعلي يوقف الخروقات ويلزم الاحتلال ببنود الاتفاق.

واشنطن على حافة الإغلاق.. العدوان على إيران يهدد بشلل الحكومة

تواجه الولايات المتحدة أزمة سياسية ومالية جديدة مع تصاعد التحذيرات من احتمال إغلاق المؤسسات الحكومية الفدرالية قبل عيد الميلاد، في ظل عجز الحزبين الجمهوري والديمقراطي عن التوصل إلى اتفاق بشأن الموازنة، وسط خلافات متفاقمة حول العدوان على إيران والإنفاق العسكري الضخم الذي يطالب به دونالد ترامب.

وتنتهي صلاحية التمويل الحكومي الحالي في ١١ كانون الأول/ديسمبر المقبل، ما يضع الكونغرس أمام مهلة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع لتجنب توقف بعض المؤسسات والوكالات الفدرالية عن العمل. وتزداد الأزمة تعقيداً مع انقسام الحزبين بشأن ربط تمويل الحكومة بالموقف من العدوان الأميركي على إيران، الذي تسببت في تداعيات اقتصادية وارتفاع أسعار الطاقة، وفرض أعباء إضافية على المواطنين الأميركيين.

وتكشف الخلافات حجم الانقسام داخل المؤسسة السياسية الأميركية؛ فالجمهوريون لم يتمكنوا من الاتفاق على آلية تمرير طلب ترامب تخصيص ٣٥٠ مليار دولار إضافية للإنفاق العسكري، فيما يعارض عدد منهم تمرير التمويل بصورة حزبية تتجاوز الديمقراطيين. أما الديمقراطيون، فينقسمون بين تيار يرى أن وقف التمويل وسيلة للضغط على ترامب وإنهاء العدوان، وآخر يعتبر أن إغلاق الحكومة لن يوقف العمليات العسكرية، بل سيزيد معاناة الأميركيين ويعطل مصالحهم.

وفي هذا السياق، أشار السيناتور الديمقراطي جون هيكنلوبر إلى أن استمرار الحرب ورفض الأميركيين لها يجعلان قطع التمويل خياراً مبرراً، بينما أكدت النائبة روزا ديلورو أن إغلاق المؤسسات الحكومية لن ينهي العدوان، داعيةً إلى البحث عن وسائل أخرى لمواجهة سياسة ترامب.

وفي محاولة لتجاوز المأزق، طرح الجمهوريون مشروع إنفاق دفاعي بقيمة ١,١ تريليون دولار، يتضمن ٦٩ مليار دولار فقط كتمويل إضافي، وهو مبلغ يقل كثيراً عن طلب الرئيس. كما لم يستبعدوا استخدام إجراءات تشريعية حزبية لتمرير التمويل رغم اعتراض الديمقراطيين.

وتعكس هذه الأزمة حجم التداعيات التي يفرضها العدوان على إيران داخل الولايات المتحدة، بعدما امتدت كلفته من الإنفاق العسكري وأسعار الطاقة إلى أروقة الكونغرس، حيث بات تمويل مؤسسات الدولة موضع تجاذب سياسي. وهكذا تواجه إدارة ترامب تحدياً مزدوجاً يتمثل في استمرار الحرب خارجياً، وتصاعد الخلافات الداخلية التي تهدد بتعطيل عمل الحكومة الفدرالية.



مجزرة البيجر تلاحق الموساد في ألمانيا

في تطور قانوني مهم، تقدّم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR)، ومقره برلين، بشكوى جنائية ضد رئيس الموساد الصهيوني السابق ديفيد برنياع، مطالباً باعتقاله خلال زيارته المرتقبة إلى ألمانيا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦.

وتأتي الشكوى على خلفية التفجيرات المنسقة لأجهزة البيجر واللاسلكي في لبنان في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، والتي أسفرت عن استشهاد ما لا يقل عن ٣٧ شخصاً وإصابة أكثر من ٣٤٠٠ آخرين، بينهم أطفال ومدنيون وعاملون في القطاع الطبي. وأكدت المنظمة أن تفخيخ أجهزة يومية وتفجيرها دون معرفة أماكن وجودها أو هوية مستخدميها يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، ولاسيما مبدأ حماية المدنيين والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية. واعتبر المركز أن الهجمات كانت عشوائية وغير متناسبة، وأن آثارها لم تقتصر على أهداف عسكرية، بل امتدت إلى المنازل والمتاجر والشوارع والأماكن العامة، متسببة بكارثة إنسانية وإصابات دائمة وإعاقات جسدية خطيرة. وتستند الشكوى إلى معطيات بشأن الدور المنسوب إلى برنياع في التخطيط والتنفيذ، مطالبة بالتحقيق في مسؤوليته الجنائية عن جرائم حرب بموجب القانون الألماني. وتكتسب القضية أهميةً خاصة في ظل اعتماد ألمانيا مبدأ الولاية القضائية العالمية، الذي يتيح ملاحقة مرتكبي جرائم دولية خطيرة، حتى إن ارتُكبت خارج الأراضي الألمانية. وتشكل هذه الخطوة ضغطاً قانونياً وحقوقياً على المسؤولين الصهاينة، ورسالة واضحة بأن استهداف المدنيين لا يمكن تبريره بالذرائع الأمنية، وأن الحصانة السياسية لا ينبغي أن تتحول إلى غطاء للإفلات من المحاسبة.



أخبار قصيرة



موسكو: مشاركة كالاس تهدد بإفشال مفاوضات أوكرانيا

حذّرت روسيا من أن مشاركة مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس، في أي مفاوضات مستقبلية بشأن أوكرانيا ستقود إلى انهيار المحادثات، معتبرةً أنها تتبنى مواقف عدائية تجاه موسكو ولا تصلح للمشاركة في مسار التسوية.

وأكدت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن كالاس ليست الشخصية المناسبة للتفاوض، في حين تتمسك موسكو بضرورة توضيح المواقف الأوروبية قبل تحديد صيغة المحادثات. ويأتي الموقف الروسي رداً على إصرار كالاس على حق الاتحاد الأوروبي في اختيار ممثليه، بالتزامن مع تحركات أوروبية لتشكيل فريق تفاوضي مشترك يضم عدداً من الدول والمؤسسات الأوروبية.



مواجهات بين اليمين ومتظاهري الشباب في لندن

شهدت ساحة البرلمان في العاصمة البريطانية لندن مواجهات بين محتجين من أقصى اليمين ومتظاهرين مشاركين في مسيرة «إضراب الشباب الدولي»، وسط تدخل الشرطة للفصل بين الطرفين. وتأتي المسيرة ضمن تحرك دولي يرفع خمسة مطالب، أبرزها إنهاء العسكرة، وإلغاء التجنيد الإجباري، وتحقيق الحرية والعدالة للشعوب المضطهدة. وشوهد زعيم حزب استقلال المملكة المتحدة (UKIP)، نيك تينكوني، في الاحتجاج، فيما أظهرت مشاهد متداولة انتشار الشرطة ومحاولتها احتواء المواجهات.

وتعكس التحركات تبايناً بين أولويات الشباب والطلاب الأوروبيين وسياسات الحكومات، إلى جانب تصاعد المطالب بالاستقلال عن الولايات المتحدة ورفض الإنفاق العسكري. كما تشهد الاحتجاجات الاجتماعية في أوروبا حضوراً متزايداً للأعلام الفلسطينية، في تعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني والمطالبة بالحقوق والعدالة.

الكونغو ترفض مركزاً أوروبياً لترحيل المهاجرين إلى رواندا

ندّدت جمهورية الكونغو الديمقراطية بمشروع تقوده خمس دول أوروبية لإنشاء مركز لاستقبال المهاجرين المرحّلين في رواندا عام ٢٠٢٧، معتبرةً أنه يمنح كيغالي مكاسب سياسية واقتصادية. ويضم المشروع ألمانيا والنمسا والدنمارك واليونان وهولندا، ويستهدف استقبال طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم في أوروبا وتعذّرت إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

وقالت وزيرة الخارجية الكونغولية، تيريز كايكوامبا فاغنر، إن اعتراض بلادها ينصبّ على اختيار رواندا شريكاً للمشروع، محذّرةً من تداعيات هذه الشراكة في ظل التوتر بين البلدين. كما استغربت كينشاسا مشاركة دول أوروبية سبق أن دعمت قراراً أممياً يطالب بانسحاب القوات الرواندية من شرق الكونغو الديمقراطية. ويأتي الموقف الكونغولي وسط اتهامات لكيغالي بالتدخل العسكري ودعم جماعات مسلحة شرقي البلاد، وهي اتهامات تنفيها رواندا.

